# مجلس التعاون والاتحاد الخليجي

عبد الغفار حسين

بدون التطرق إلى التفاصيل حول مجلس التعاون الخليجي والإقتراح بتحويله إلى اتحاد خليجي أكثر اندماجا، لا أعتقد بوجود خليجي واحد لا يريد لهذا التجمع أن يصبح متحداً وأكثر التصاقا، وإنما هناك تباين في وجهات النظر بين الخطوات الواجب اتخاذها في تطوير الوضع الحالي بالتدرج والتروي المدروسين، وبين اقتحام الحواجز مرة واحدة، والدخول في أمور قد لا تحمد عقباها.

خلال الثلاث سنوات الماضية طُرحت أفكار عدة تصب جميعها في مصلحة هذه المنظمة، منظمة التعاون الخليجي، التي لا يوجد مثيل لها في الشرق الأوسط، وتعتبر ثاني اثنين من التجمع والتعاون الدوليين على الصعيد العالمي بعد التعاون الأوروبي. وكان من بين هذه الأفكار ما اعتبر استعجالا في الأمر، أملته الانفعالات العاطفية الآنية لاسيما بعد التغييرات المفاجئة التي حدثت نتيجة لما سمي بالربيع العربي في ليبيا وتونس ومصر والتي أثبتت أن الربيع كان خريفا وأن التغيير لم يكن إلى الأحسن.

ولو رجعنا إلى ما يقرّبنا من خمسين عاماً مضت أو بالتحديد 46 عاما، لوجدنا أن أول من طرح فكرة الاتحاد الخليجي وتحمس لها، بكل مصداقية وإيجابية، هو المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عقب اعلان الإنجليز قرار انسحابهم من المناطق الواقعة شرق السويس عام 1968. واستجاب لهذه الدعوة تسع إمارات خليجية هي البحرين وقطر والإمارات السبع، التي تشكل اليوم دولة الإمارات المتحدة. وجرت بين هذه الإمارات التسع مشاورات ومفاوضات استغرقت قرابة عامين ونصف العام وكانت نتيجتها قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وقرار البحرين وقطر أن يقيم كل منهما دولته المستقلة بسبب ظروف سياسية ليس هنا مجال لاستعراضها. ومن الانصاف أن يسجل للشيخ زايد رحمه الله هذه المأثرة التاريخية التي فتحت الباب للحديث عن الإتحاد الخليجي في كل مناسبة من المناسبات المتعلقة بهذا الموضوع.

وجاء بعد ذلك مجلس التعاون الخليجي الذي شاءت ظروفه أن يتكون في وقت عصيب شهدته المنطقة الخليجية وقرعت أبوابها وهي الحرب التي نشبت بين العراق وإيران عام 1980. ولهذا التكوين، تكوين المجلس فضل كبير في تماسك الخليجيين والوقوف في وجه العواصف التي كانت تهب بشدة نتيجة هذه الحرب، ورغم تباين المواقف لكن الخليجيين خرجوا منها بعد أن وضعت الحرب أوزارها سالمين غير متأثرين كثيرا بما وقع، بسبب التضامن، ذلك التضامن الذي أتى أكله الطيب أثناء الاعتداء الغادر على دولة الكويت عام 1990 من قبل صدام حسين، واعتبر الخليجيين جميعهم أن هذا الاعتداء وقع عليهم جميعا دون استثناء، وبذلت دول الخليج كل ما في وسعها لدحر هذا العدوان.

وفي رأيي، أن الوقت مازال مبكراً لقيام اندماج وحدوي بين دول الخليج وأن الطريقة المثلى هي السير المتأني وتلمس المعالم والمطبات والعوائق بالدراسة الدقيقة، واستعراض الأفكار الوحدوية التي طرحت في المنطقة العربية خلال الستين سنة الماضية استعراضاً عقلانياً وموضوعياً بعيداً عن العواطف، حيث إن معظم هذه الأفكار لم تكلل بالنجاح بسبب التسرع والعواطف الهوجاء التي سادت دعاة الوحدة العربية أو الأقليمية، بالرغم من أن النوايا كانت حسنة وغير مريبة.

وليس معنى الدعوة إلى التأني وإعمال العقلانية التأملية ألا تكون هناك خطوات عملية لتطوير عمل مجلس التعاون والبحث عن المصادر التي تؤدي إلى التطوير، بل من الواجب البحث المستمر عن أية آلية تحقق منفعة لأهل الخليج وتؤدي بالشعب الخليجي إلى التقارب الأكثر والأحسن، وإنما الاختلاف في وجهات النظر هو ألا يحدث التسرع، وتعطى المواضيع حقها من البحث والاستقصاء. . فاهم الأمور التعاونية والتقاربية موجودة، ويتم التعامل بموجبها في دول مجلس التعاون، من قبيل الدفاع المشترك وانتقال رؤوس الأموال، وعدم وجود قيود على انتقال الخليجيين والسماح للخليجي بالإقامة أينما أراد في دول التعاون، والتعاون في تبادل المعلومات الاستخبارية والامنية. . وغير ذلك من الفوائد مما لا يحضرني في هذه العجالة. .

ومن نافلة القول إن قيام اتحاد اندماجي بين دول التعاون ليس من الأمور الملحة، في الوقت الحاضر، وشعب الخليج يعيش بشعوره واحاسيسه في وحدة وترابط، وهذا الاحساس شيء جميل ويؤدي في النهاية إلى العمل الأحسن والأفضل في سبيل الوحدة السياسية. كما لابد لنا من التذكير بأن الاتحاد الإماراتي وما مر به من المراحل عمل جيد وحسن، وثبتت قابليته كنموذج لقيام اتحادات وكنفدراليات أخرى في المنطقة، وخاصة في البلدان ذات الطوائف والاثنيات، كالعراق وايران وتركيا وسوريا، هذه البلدان، التي أسوأ ما فيها في الوقت الحاضر، هي المركزية والبيروقراطية والتحكمية الإدارية من بعد، والمتمركزة في عواصم هذه البلدان التي تبعد بعضها أحياناً بالف ميل أو يزيد عن الإقليم التابع. . ناهيك عن اختلاف الثقافات بين الأقاليم التي لن يجمع ويقارب بينها إلا الشعور باللامركزية والحكم الإقليمي الذاتي. . وإقامة التجمع المدني البعيد عن الإثنية والطائفية. .

وفي النهاية لابد من تأكيد أن الاتحاد الخليجي قائم، ورغم التغريدات المتطرفة التي تتم أحياناً خارج السرب الجماعي، لكن الأمور ليست سيئة، والرغبة عند القيادات الخليجية لا تشوبها شائبة من أن المصير واحد لا يتجزأ وأن على الجميع التعاون ضمن برنامج عمل مدروس من أجل غد أفضل للإنسان الخليجي والإنسان العربي بوجه عام.

عن «الخليج» الإماراتية

# اليمن ومجلس التعاون

عبدالله إسكندر

لا يزال اليمن ينظر من بعيد إلى منتدى مجلس التعاون الخليجي، وإن كانت المبادرة الخليجية هي التي أخرجته من عنق الزجاجة، ووضعته على سكة الحل السياسي السلمي. ولا يزال منتدى مجلس التعاون ينظر بكثير من القلق إلى الأوضاع في اليمن، وإن كانت تجاوزت البلاد مازقا كبيراً وتفادت حربا أهلية معممة، بفضل المبادرة الخليجية.

لكن الحلم الخليجي بالنسبة إلى اليمن سيظل بعيد التحقيق. ليس بسبب التفاوت الكبير في النمو الاقتصادي والحاجات المالية الكبيرة لليمن من الفائض الخليجي، وإنما أيضا بسبب الاختلاف في التركيبة الاجتماعية – السياسية. وهو اختلاف لا يوحي بالاطمئنان إلى الخليجيين الذين يحرصون كل الحرص على الاستقرار الذي تعيش فيه بلدانهم.

يتميز اليمن بالتنوع الشديد في تركيبته الاجتماعية والانتماءات المذهبية لقبائله وبالتفاوت الكبير بين مناطقه، وأيضا بحياة سياسية صاخبة تشمل أفكاراً وأيديولوجيات، تمخضت عنها أحزاب متعددة ومتنافسة أرست تجارب تعددية. وانفجرت كل تناقضات هذا الواقع مع الضعف الذي أصاب السلطة في السنوات الأخيرة من حكم علي عبدالله صالح الذي أجبر على ترك الحكم بعدما بات عبئاً على بلاده وعلى مجلس التعاون.

لقد عمد الرئيس السابق إلى اللعب على كل هذه المكونات المتعددة، مضافاً إليها التيار الإسلامي الذي تحالف معه في الحرب على الجنوب وبات ينافسه على السلطة في عاصمة الشمال صنعاء. وأفرز هذا التحالف بيئة حاضنة للتشدد القادم من أفغانستان، والذي لم يتردد علي عبدالله صالح في محاولة استثماره، لتخويف الداخل والخارج بأن التشدد هو البديل لحكمه، ومن أجل استقطاب المساعدات المالية التي تبخر القسم الأكبر منها بسبب الفساد، بدل توظيفها في التنمية التي قيل أنها مفتاح الفرج في اليمن.

وانفتح الوضع اليمني على اجتذاب عناصر «القاعدة» والإرهاب، بمسمياتهم المختلفة، والذين باتوا يتحصنون في ملاذات آمنة، وباتوا يشكلون تهديدا يوميا بهجماتهم على المؤسسات اليمنية، خصوصا العسكرية والأمنية، وعلى البعثات الأجنبية. ولا تزال «القاعدة» في اليمن تستقطب المتطوعين والمتبرعين الخليجيين الذين يعملون على نقل الإرهاب إلى بلدانهم الأصلية.

وفي موازاة هذا الإرهاب، هناك مشكلة الحوثيين، سواء في اعتراضهم على السلطة المركزية ومواجهتها عسكريا أو بعلاقتهم الوثيقة مع إيران وتلقي الدعم السياسي والعسكري والأيديولوجي منها.

هكذا تبدو صورة اليمن كبلد يحتضن كل ما يناقض الأوضاع في بلدان مجلس التعاون الساعي إلى تسوية هذه التناقضات، سواء عبر المساعدات المالية والتنسيق الأمني أو بتسهيل الحوار الداخلي اليمني، كما أكدت المبادرة الخليجية. ويبدو أن مجلس التعاون يتعامل مع اليمن وفق مقولة نعطيك كل ما يمكننا، لكن نفضل أن تبقي تناقضاتك في داخل البيت وليس كعضو في مجلسنا. إذ إن ثمة اعتقاداً بأن فتح الحدود سيتيح عبور الأزمات الاجتماعية والسياسية والأمنية من اليمن إلى مجلس التعاون. إضافة إلى أن البلد الأكثر فقراً في العالم سيكون مصدراً للمهاجرين والعمالة التي قد تكتسح أسواق الخليج الذي بات مهتماً بتنظيم عمالته والحد منها من أجل امتصاص بطالة بدأت معدلاتها ترتفع تدريجيا.

وفي الوقت الذي يتعثر الحوار الوطني الداخلي في اليمن، والمنبثق من المبادرة الخليجية، لأسباب يمنية تتعلق بالتناقضات التي أشير إليها سابقاً، ثمة ضغوط متعددة، بعضها من مجلس التعاون، من أجل اجتياز المرحلة الانتقالية. ويعتقد بأن أي حوار جدي في شأن العلاقة المستقبلية بين مجلس التعاون واليمن لن يستقيم قبل أن تتولى الأمور في صنعاء سلطة منتخبة قادرة على ترتيب الشؤون الداخلية وإرساء حد من الاستقرار الأمني والعسكري، قبل أن تفتح ملف الانضمام إلى مجلس التعاون.

عن «الحياة» اللندنية

# قمة الطموح والرؤية الموحدة

«افتتاحية»

لا شك في أنّ القمة الخليجية في الكويت، تمثل محطة هامة على طريق توطيد العمل الخليجي المشترك، ورسم خريطة طريق مستقبله، واستحقاقاته، بما يحقق المزيد من الترابط، وصولاً إلى تحويل كل طموح، لكل مواطن خليجي أينما كان، إلى حقيقة.

القمة، كسابقاتها الـ33، ستركّز على الملفات التي تهم المواطن الخليجي: الاقتصاد، والتنمية، والأمن، وتتلمّس فضاءات تعزيز المواطنة، ومظلة الرعاية. وهي ستتحاشى، كما بدا من خلال التصريحات الحكومية الكويتية، الدخول في دهاليز ضبابية، وعليه، فالقمة من شأنها أن تجهد في البحث عما يعزّز التلاحم والتكامل الخليجي المنشود، وإن كانت ستجد نفسها مضطرة هذه المرة، لأن تبحث في جسر هوة أي تباين قد يطفو على سطح علاقات دول هذه المنظومة، التي تحسد على تناغمها وترابطها.

إنّ الشعوب الخليجية من حقّها أن تفخر بثبات سفينة الخير الخليجية، رغم تلاطم الأمواج الإقليمية، بفضل حكمة وحنكة قادة المجلس الأعلى لدول التعاون، الذين لا يألون جهداً في توفير سبل الرخاء لشعوبهم.

حتى الآن، فإن المسيرة الخليجية، التي انطلقت في العام 1981 من عاصمة الخير، عاصمة دولتنا الحبيبة، أثبتت نجاحها، وأصبحت مصدر اعتزاز ومحط إعجاب، لذا فالرهان، بل الحقيقة، أن حكمة القادة ستتجاوز أي تباين طارئ.

والحقيقة أيضا، أنّ هذه المنظومة، المشهود لها، باتت تتجه إلى قممها الأنظار، في ظل ضعف قوة القرار الصادر عن جامعة الدول العربية، لرسم الطريق للقضايا العربية الهامة، وقيادة سفينة الأمة العربية إلى درب الأمان، والاستقرار، والرفاه، لذا ستكون هناك، بالتأكيد، محاولة لتوحيد الرؤى تجاه الأزمة السورية، والتطورات التي تعيشها مصر، فضلاً عن تجديد الدعم للمفاوض الفلسطيني، الذي يواجه مرحلة مصيرية في طريقه نحو انتزاع الاستقلال الكامل، وحماية ما تبقى من الأرض والسيادة.

وقمة اليوم، التي تنعقد برئاسة أمير الدبلوماسية، أمير دولة الكويت الشقيقة، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ستكون أمام تحديات كبيرة، تفرضها الاستحقاقات، التي تمر بها المنطقة، على غير ملف ساخن ومُلح، في ظل وقائع متلاحقة.

عن «البيان» الإماراتية

# عمان.. وجهة نظر مختلفة

عبد الرحمن الراشد

لا أتذكر متى كانت آخر مرة تصدرت سلطنة عمان الأخبار، لم تكن أبدا في عناوين الأخبار الرئيسة. وهذه ميزة في منطقتنا، حيث لا يحتل عناوينها عادة إلا الأشرار أو الضحايا. إنما تصريح عُماني واحد ضد انتقال مجلس التعاون الخليجي إلى حالة الاتحاد لفت انتباه الكثيرين.. ما عداه القليل قبل أو نقل عن مسقط.

في مجلس التعاون، اعتدنا حالتين متناقضتين؛ صاخبة جدا تمثلها قطر، وأخرى هادئة جدا هي عُمان، وقد استوعبهما المجلس، على الرغم من التناقضات الحادة. سلطنة عمان عُرفت بأنها أكثر الأعضاء انسجاما، بل أكثرهم مثالية من حيث العلاقة المستمرة مع الجميع، تقريبا.

أما بالنسبة للاتحاد الخليجي المقترح، فلا أعتقد أنه يستوجب الاحتجاج بمثل ما صرح به الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي، في البحرين، قبل أيام. المشروع مطروح منذ نحو عامين، ومن حق أي دولة عضو أن تقبله أو ترفضه، أو على الأقل أن تتمناه. ربما ملاحظاتي البسيطة هي حول مبررات الوزير الذي قال، معللا رفضه، إنه ليس هناك ما يدعو للاستعجال نحو الاتحاد. وهذا صحيح، لولا أن المجلس بلغ من العمر عتيا؛ 33 عاما! وأن الاتحاد المقترح، الذي استكثره، هو أقل حتى من الوحدة التي وردت في ديباجة تأسيس المجلس، قبل ثلاثة عقود. والصيغة المقترحة هي نموذج الاتحاد الأوروبي، الذي لا يلزم أي دولة بما لا تريده.

وفي تصوري، فإن سلطنة عمان ربما أكثر الدول ملاءمة للاتحاد من غيرها، لمعرفتنا بشخصيتها الهادئة، ونجاحها في البناء الداخلي اقتصاديا وتعليميا وإنسانيا، كدولة كبيرة لا تخشى من الذوبان، هي الثانية مساحة بين الدول الست. ولا أبالغ في القول إنها أفضلهم في التنمية الداخلية ، على الرغم من ضعف مواردها المالية. ومع أنها تبيع كمية قليلة من النفط «هي المصدر رقم 27 في العالم، وبمداخيل 36 مليار دولار»، وضعت لنفسها ميزانية إنفاق نحو 28 مليار دولار فقط. النتيجة أكثر فعالية ونجاحا. ولهذا حظ السلطنة مكانة أكبر في ظل توسيع التعاون الاقتصادي خليجيا. ومن دون توسيع التعاون، فإن المستقبل صعب على الجميع. عُمان، مثل بقية دول المجلس، تواجه تحديات صعبة، اقتصادها يقوم على النفط، وأسعار النفط، كما نرى ونسمع، مهددة بالاكتشافات وتقنيات الإنتاج الجديدة. أيضا، عُمان، مثل بقية شقيقاتها الخليجية، فيها نصف السكان تحت سن الـ25 عاما، الذي سيعني الكثير من المصاعب للحكومات. ومعظمهم مسلّح بأفضل وسائل تقنية التواصل، ففي عمان ثلاثة ملايين نسمة وخمسة ملايين هاتف جوال. وفي سوق العمالة نحو 60 في المائة أجانب، أي أن الصورة مشابهة لجاراتها؛ طلاب الوظائف في ازدياد مخيف، وتوقعاتهم المعيشية عالية، والمنافسة مع الغير ليست سهلة.

سياسيا، عُرفت السلطنة بمنهج حيادي جنبها كثيرا من المشكلات، وعندما تبين، خلال الأسابيع القليلة الماضية، أنها كانت ساعي البريد بين إيران والولايات المتحدة في الملف النووي، ظن البعض أنه دور جديد لعمان، في حين لم يكن الأول، بل سبق للسلطنة في السنوات الماضية أن نقلت الرسائل بين واشنطن وطهران، مثل سويسرا، بحكم وجود سفارة لها في طهران، إنما لم تكن مسقط وسيطا، ولا لها وساطة، بل اختيرت كطرف ناقل محايد. ولا يوجد للإيرانيين نشاط في عمان، وليست على رأس الدول التي تبادلها التجارة، وفي الأخير العمانيون أدرى بما يخدم مصالحهم.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية